مجلة تنمية الرافدين

اسم المقال: قياس الحيز المالي المتاح والمتوقع في الموازنة العامة في العراق
اسم الكاتب: لؤي علي محمود العبيدي، عدي سالم الطائي
رابط ثابت: https://political-encyclopedia.org/index.php/library/3875
تاريخ الاسترداد: 2026/11/03 03:01 +03

الموسوعة السياسيّة هي مبادرة أكاديمية غير هادفة للربح، تساعد الباحثين والطلاب على الوصول واستخدام وبناء مجموعات أوسع من المحتوى العلمي العربي في مجال علم السياسة واستخدامها في الأرشيف الرقمي الموثوق به لإغناء المحتوى العربي على الإنترنت.
لمزيد من المعلومات حول الموسوعة السياسيّة – Encyclopedia Political، يرجى التواصل على info@political-encyclopedia.org

استخدامكم لأرشيف مكتبة الموسوعة السياسيّة – Encyclopedia Political يعني موافقتك على شروط وأحكام الاستخدام المتاحة على الموقع https://political-encyclopedia.org/terms-of-use

تم الحصول على هذا المقال من موقع مجلة تنمية الرافدين كلية الإدارة والاقتصاد / جامعة الموصل ورفده في مكتبة الموسوعة السياسيّة مستوفياً شروط حقوق الملكية الفكريّة ومتطلبات رخصة المشاع الإبداعي التي ينضوي المقال تحتها.

Journal of
TANMIYAT AL-RAFIDAIN
(TANRA)
A scientific, quarterly, international, open access, and peer-reviewed journal

Vol. 42, No. 140
Dec. 2023

© University of Mosul | College of Administration and Economics, *Mosul, Iraq.*

TANRA retain the copyright of published articles, which is released under a "Creative Commons Attribution License for CC-BY-4.0" enabling the unrestricted use, distribution, and reproduction of an article in any medium, provided that the original work is properly cited.

Citation: Al-Obeidi, Luay A. M.; Al-Taee, Oday S., (2023) "Measuring the Available and Expected Fiscal Space in the General Budget in Iraq" ***TANMIYAT AL-RAFIDAIN***, 42 (140), 359 -380 , https://doi.org/10.33899/tanra.2023.181188

P-ISSN: 1609-591X
e-ISSN: 2664-276X
tanmiyat.mosuljournals.com

Research Paper

Measuring the Available and Expected Fiscal Space in the General Budget in Iraq

Luay A. M. Al-Obeidi[1] ; Oday S. Al-Taee[2]
[1] Ministry of Agriculture - Mesopotamia state Company for Seeds
[2]College of Administration and Economics - University of Mosul- Iraq

Corresponding author: Luay Ali Mahmood Al-Obeidi , Ministry of Agriculture - Mesopotamia state Company for Seeds
Louayr88@yahoo.com

https://doi.org/10.33899/tanra.2023.181188

Article History: *Received*: 21/6/2023; *Revised*:17/7/2023; *Accepted*:31/7/2023; *Published*:1/12/2023.

Abstract

The research aims to measure the actual fiscal space available in the Iraqi budget through its four sources (rearranging spending priorities, mobilizing domestic resources, public debt, and foreign aid), as well as measuring the expected fiscal space from these sources in the future, and showing how to benefit from the fiscal space. It is expected to finance the economic sector address its problems related to financing and prevent them from worsening in the distant future.

the integrated moving media model (ARIMA) was adopted to predict the fiscal space. its contribution to the gross domestic product.

Keywords :
Fiscal space , budget, Economic sectors

ورقة بحثية

قياس الحَيّز المالي المتاح والمتوقع في الموازنة العامة في العراق

لؤي علي محمود العبيدي[1] ، عدي سالم الطائي[2]

[1]وزارة الزراعة – شوكة مابين النهرين العامة للبذور

[2]قسم العلوم المالية والمصرفية– كلية الإدارة والاقتصاد–جامعة الموصل

المؤلف الواسل: لؤي علي محمود العبيدي ، وزارة الزراعة – شركة مابين النهرين العامة للبذور
Louayr88@yahoo.com

https://doi.org/10.33899/tanra.2023.181188

تاريخ المقالة: *الاستلام*:٢٠٢٣/٦/٢١؛ *التعديل والتنقيح*:٢٠٢٣/٧/١٧؛ *القبول*:٢٠٢٣/٧/٣١؛ *النشر*:٢٠٢٣/١٢/١.

المستخلص

يهدف البحث إلى قياس الحَيز المالي الفعلي المتاح في موازنة العراق من خلال مصادره الأربعة (إعادة ترتيب أولويات الإنفاق، تعبئة الموارد المحلية، الدين العام، المساعدات الخارجية)، فضلًا عن قياس الحَيز المالي المتوقع من هذه المصادر في المستقبل، وبيان كيفية الاستفادة منها لتمويل القطاعات الاقتصادية ومعالجة مشكلاتها المرتبطة بالتمويل والحيلولة دون تفاقمها في المستقبل البعيد .

للتنبؤ بالحَيز المالي، وتوصل (ARIMA) تم اعتماد أنموذج الأوساط المتحركة المتكاملة البحث إلى هناك حَيز مالي متاح في موازنة العراق وإذا ما تم توجيهه نحو القطاعات الاقتصادية سيؤدي إلى زيادة الناتج لهذه القطاعات بالتالي زيادة نسبة مساهمتها في إجمالي الناتج المحلي .

الكلمات المفتاحية :

الحَيّز المالي ، الموازنة ، القطاعات الاقتصادية.

مجلة

تنمية الرافدين

(TANRA): **مجلة علمية، فصلية، دولية، مفتوحة الوصول، محكمة.**

المجلد (٤٢)، العدد (١٤٠))،
كانون أول ٢٠٢٣

© جامعة الموصل |
كلية الإدارة والاقتصاد، *الموصل، العراق.*

تحتفظ (**TANRA**) بحقوق الطبع والنشر للمقالات المنشورة، والتي يتم إصدارها بموجب ترخيص (Creative Commons Attribution) لـ (CC-BY-4.0) الذي يتيح الاستخدام، والتوزيع، والاستنساخ غير المقيد وتوزيع للمقالة في أي وسيط نقل، بشرط اقتباس العمل الأصلي بشكل صحيح.

الاقتباس: العبيدي، لؤي علي محمود ؛ الطائي، عدي سالم (٢٠٢٣) " قياس الحَيّز المالي المتاح والمتوقع في الموازنة العامة في العراق"، ***تنمية الرافدين***، ٤٢ (١٤٠)، ٣٥٩-٣٨٠،

https://doi.org/10.33899/tanra.2023.181188

P-ISSN: 1609-591X
e-ISSN: 2664-276X
tanmiyat.mosuljournals.com

المقدمة :

تتعرض العديد من الدول إلى أزمات وتحديات داخلية وخارجية، فتتوجه الأنظار نحو الحكومات لتوفير السيولة المالية في تلك الأوقات التي تعصف بها، ولا شك أن هناك صعوبات كبيرة لدى الحكومة في الحصول على التمويل لمواجهة تلك الأزمات، وقد إزداد هذا الجهد والضغط على الحكومات بعد الأزمة المالية عام ٢٠٠٨ وما تلاها من أزمات الديون، فضلاً عن سنوات تهديد الاستقرار الاجتماعي والسياسي للعديد من الدول، والأزمة الأخيرة لجائحة كورونا، ويُعد الحَيّز المالي أحد المفاهيم التي تتعامل مع هذه الأزمات والذي برز خلال العشرين سنة الماضية.

إن قدرة الحكومات على توفير مصادر تمويل في موازنتها من دون التأثير على مركزها المالي وتحقيق الاستقرار المالي والاستدامة المالية بما يضمن إدارة أفضل للاقتصاد يُطلق عليه الحَيّز المالي، وهذا يدعم جهود الحكومة في مواجهة الأزمات التي تعصف بأي قطاع في الوقت الحالي والمستقبلي، فهناك طرائق مختلفة يمكن للحكومة من خلالها خلق الحَيّز المالي متمثلة بزيادة إيرادات القطاع العام، وإعادة ترتيب أولويات الإنفاق الحكومي، وإدارة فعالة للدين العام، والحصول على أقصى الفوائد من المساعدات الخارجية.

وتواجه الحكومة العراقية العديد من المشكلات في القطاعات منها ما هو قائم ومنها ما هو لائح في المستقبل القريب أو البعيد، على سبيل المثال لا الحصر، القطاع الصحي والتعليمي والزراعي والصناعي والنقل .

أهمية البحث

تكمن أهمية البحث في تسليط الضوء على قدرة الحكومة في العراق على خلق حَيّز مالي من مصادره المختلفة، فضلاً عن أن هذا البحث يقدم أنموذجاً لكيفية الاستفادة من الحَيّز المالي في المستقبل لمعالجة قطاعات تلوح أزمتها في الأفق ، وتتصدر قلة التمويل من الموازنة إحدى أبرز مشكلاتها .

مشكلة البحث

هناك العديد من المشاكل في معظم قطاعات الاقتصاد في العراق تبرز في مقدمتها مشكلة التمويل المرتبطة بالتوزيع لهذه القطاعات ومن ضمنها القطاع الصناعي الزراعي والصحي والنقل، إذ إن هذه القطاعات حيوية لتحقيق التنمية في أي بلد، وبالتالي فمحدودية التمويل من قبل الموازنة المالية يؤثر سلباً على تنمية وتطوير هذه القطاعات، ويترك ذلك آثاره السلبية من انخفاض الناتج الإجمالي لهذه القطاعات وانخفاض مساهمتها في الناتج المحلي. وتبرز مشكلة البحث في التساؤلات الآتية :

١. هل هناك حَيّز مالي متاح في موازنة العراق؟
٢. هل يمكن الاستفادة من الحَيّز المالي المتاح في الموازنة لتمويل القطاعات الاقتصادية في العراق ومعالجة مشكلاتها؟

فرضية البحث

من خلال ما سبق عرضه في مشكلة البحث يفترض البحث الآتي:

١. هناك حَيّز مالي متاح في موازنة العراق.

٢. إمكانية الاستفادة من الحَيّز المالي في تمويل القطاعات الاقتصادية .

أهداف الدراسة

يسعى البحث إلى تحقيق الأهداف الآتية:

١. تحليل مدى توافر الحَيّز المالي في موازنة العراق وقياسه .

٢. التنبؤ بالحَيّز المالي من مصادره المختلفة في المستقبل .

٣. توضيح كيفية الاستفادة من الحَيّز المالي في المستقبل لتمويل القطاعات الاقتصادية ومعالجة مشكلاتها المرتبطة بالتمويل بالدرجة الأساس .

منهج البحث

١. الجانب النظري: تم الاعتماد على الرسائل والأطاريح الجامعية والدوريات ومقالات وباللغتين العربية والأنكليزية.

٢. قياس الحَيّز المالي من خلال النماذج المعتمدة في البحث وكما يأتي :

أ. إعادة ترتيب أولويات الإنفاق = نسبة الدعم / GDP لبلد معين – نسبة الدعم / GDP المعيارية.

ب. الإيرادات المحلية (De Facto Fiscal Space= 1/ Dit/∑triy).

ت. الدين العام (Fiscal Space = D* - Dt)

ث. المساعدات الخارجية (مقارنة نسبة المساعدات الخارجية الموجهة نحو القطاع الزراعي مع البلدان الأخرى).

ج. التنبؤ بالحيز المالي في المستقبل لغاية سنة ٢٠٣٠ باستخدام أنموذج الأوساط المتحركة (ARIMA) وهي إحدى طرائق التنبؤ بالسلاسل الزمنية .

المبحث الأول

الإطار النظري للحَيّز المالي

أولاً : <u>مفهوم الحَيّز المالي (fiscal space):</u>

استخدم مصطلح "الحَيّز المالي" لأول مرة من قبل المنظمات غير الحكومية الدولية في أوائل العقد الأول من القرن الحادي والعشرين، ولوحظ أنه تم تطبيق المفهوم بشكل عام بالتوازي مع هدف الحكومات لتخصيص المزيد من الموارد للفئات ذات الدخل المنخفض، ومع ذلك، وبمرور الوقت فقد زاد استخدام هذا المفهوم في العديد من المجالات.

والأساس المنطقي هو أن مثل هذه المساحة يجب أن توجد أو يتم إنشاؤها من أجل أن تفي الحكومة بالتزاماتها، ويرتبط ظهور مفهوم الحَيّز المالي إرتباطاً وثيقاً بالوضع الذي قد تواجهه

الحكومة فيه صعوبة في أداء وظائفها، تحت ضغط زيادة الإحتياجات التمويلية وزيادة التزامات الإنفاق، وفي أوقات أخرى قد تضطر الحكومات إلى تخصيص حصة كبيرة من الموازنة للنفقات الصحية والزراعية والأستثمارات الكبيرة في البنية التحتية وأحياناً لسداد الديون، وقد تجسد هذا المطلب في مفهوم الحَيّز المالي في أدبيات المالية العامة (Akbayir,2018, 5).

ويؤكد كلاً من (Cheng&Pitterle) بالقول إن الحَيّز المالي يمكن أن يُخلق أو يتم إنشاؤه لتوفير موارد إضافية جديدة للدولة، ويتطلب الحَيّز المالي إجراء إصلاح هيكلي دقيق للديون بحيث تكون ملائمة لظروف الاقتصاد الكلي للبلد، والوضع المالي الأولي وهيكل الإيرادات والنفقات وهيكل الديون والبيئة الاقتصادية (Cheng & Pitterle, 2018,3).

وبشكل عام يمكن تعريف الحَيّز المالي على أنه " قدرة الإنفاق الإضافية التي تمتلكها الحكومات على المدى المتوسط والطويل دون تهديد الاستدامة المالية "، إذ تم تقديم مفهوم الحَيّز المالي لأول مرة من قبل نائب مدير دائرة الشؤون المالية في صندوق النقد الدولي(IMF) وأحد المفكرين المرجعيين في هذا الموضوع (Heller peters) والذي عرّف الحَيّز المالي بأنه " هامش مناورة في الموازنة يسمح للحكومة بتوفير الموارد للغرض المرغوب دون أي مساس باستدامة المركز المالي للحكومة أو تعرض استقرار الاقتصاد للخطر (Heller,2005 ,3).

كما عرف البنك الدولي (٢٠٠٥) الحَيّز المالي على أنه "النفقات الأساسية التي تتطلبها البرامج الفردية والمشاريع الأستثمارية المتعلقة ببعض الأهداف أي مجموع الموارد المتاحة لتمويلها (بخلاف الأجور والرواتب الحالية) (The World Bank ,2005 ,52).

فضلاً عن ذلك، عرفت لجنة التنمية (٢٠٠٦) الحَيّز المالي على أنه الفرق بين الحد الأقصى للنفقات الذي تتحمله الحكومة والمستوى الحالي للنفقات من دون الإضرار بملاءمتها المالية (Development Committee ,2006,14).

ثانياً: <u>استخدامات الحَيّز المالي:</u>

إن خلق حيز مالي كبير من شأنه دعم الإصلاحات المالية التي تساعد في بناء موارد وقائية للمالية العامة والحفاظ على الاقتصاد بشكل عام في الحالات الطبيعية وبما يتناسب مع المخاطر التي تواجهه البلدان، وزيادة استمرارية التصحيح والقضاء على التشوهات في الأسواق وتحرير موارد الموازنة والحد من الانتاج المفرط (للطاقة والمياه) والاستخدام الأفضل للموارد في مختلف المجالات كالإنفاق على التعليم والرعاية الصحية الذي يعزز النمو على المدى الطويل (Tamirisa & Duenwald,2018,32) ومن استخدامات الحَيّز المالي :

١. **<u>استخدام الحَيّز المالي في القطاع الصحي</u>**

اتجهت الحكومات نحو استخدام الحَيّز المالي في القطاعات الصحية لما لذلك من أهمية بالسياسات التي تؤدي إلى توليد الحَيّز المالي وإعطاء الأولوية لتمويل هذا القطاع على المستوى العالمي خصوصاً بعد أزمة جائحة كوفيد- ١٩ ، ومن دوافع الحيز المالي هو الحاجة إلى إيجاد

موارد إضافية للقطاع الصحي لما لهذا القطاع من أهمية اجتماعية بالدرجة الأساس على الحياة البشرية، وكذلك الاقتصادية والحيوية وغير ذلك، ويُعبر عن الحَيّز المالي في المفهوم الصحي على أنه (الهامش المتاح لمزيد من الاستثمار العام في القطاع الصحي)، ومن خلال ذلك نجد أن هذا المفهوم ينظر إلى الحَيّز المالي على أنه الفجوة بين المستوى الحالي المنفق على الخدمات الصحية وبين المستوى الأمثل للإنفاق العام المطلوب والضروري على هذا القطاع (Taha , 2020,25) .

٢. **استخدام الحَيّز المالي في الحماية الاجتماعية**

يُشار إلى الحَيّز المالي في هذا المجال على أنه يمثل إجمالي ذلك الحَيّز الذي يمكن من خلاله تمويل تلك الأنشطة الحكومية التي تسعى من خلالها إلى تحقيق أهداف التنمية المستدامة تماشياً مع مشروع برنامج الاسكوا، وهناك ارتباط وثيق بين جدوى توسيع نطاق الحماية الاجتماعية والقدرة الاقتصادية والسياسية للبلد على توليد موارد مستدامة تجعل التمويل العام لمثل هذه المبادرات قابلة للتطبيق على المدى الطويل (Valverde & Pacheco,2012,1).

وتُعد الحماية الاجتماعية أداة حاسمة في معالجة جميع أشكال الفقر، وترتبط المستويات الأعلى من الإنفاق على الحماية الاجتماعية بانخفاض مستويات الفقر والتي تهدف إلى تحقيق مستوى معيشي لائق لجميع أفراد المجتمع (Chowdhury & et.al,2019,5)، وإذا لم يكن النمو الاقتصادي كافياً لمعالجة تلك المشكلات فيجب توافر برامج إنفاق حكومية يمكن من خلالها تحقيق الأهداف إنمائية لهذه الأسباب ضرورة إنشاء أو تكوين حَيّز مالي (أي تعبئة موارد إضافية لتمويل الأنشطة الحكومية لتحقيق الأهداف الاجتماعية والاقتصادية المطلوبة) (Jansen & Khannabha , 2009 , 4) .

٣. **استخدام الحَيّز المالي في القطاع التعليمي**

يُعد التعليم من أهم القطاعات الفعالة التي تحدد مستوى التنمية في البلدان، ودوره مهم في زيادة الرفاهية الاجتماعية، ويوفر مزايا خاصة للأفراد وللمجتمع إلى جانب ذلك اثبتت الدراسات أن الحكومات الأكثر ديمقراطية والتي تتمتع باستقرار سياسي هي تلك المجتمعات التي تتمتع بمستوى عالٍ من التعليم، وتكون فيها معدلات الجريمة أقل مقارنة بالدول ذات المستوى التعليمي المنخفض، كما أن الإنفاق على التعليم له تأثير إيجابي على التنمية الاقتصادية، ويعتبر الحَيّز المالي أحد المصادر المالية الجديدة لزيادة الإنفاق على التعليم دون تأخير الخدمات العامة الحالية وتوفير خدمات جديدة للتعليم المستدام (Gezer & Dayar ,2016,84) .

ثالثاً: مصادر تكوين الحَيّز المالي:

تُعد مصادر تكوين الحَيّز المالي القنوات التي يمكن من خلالها خلق حَيّز مالي بالتالي تكوين موارد إضافية للدولة يمكنها استخدامها، وهناك عدة طرائق يمكن من خلالها تكوين الحَيّز المالي نذكر منها على النحو الآتي:

١. **إعادة ترتيب أولويات الإنفاق:**

يقصد بترتيب أولويات الإنفاق توجيه برامج الإنفاق نحو الاستراتيجيات المحددة، وذات الأولوية للإنفاق، ويتم تنفيذ ذلك بالإنفاق على البرامج باستخدام موارد أقل وبالكفاءة نفسها، وتستفيد معظم البلدان التي تنفذ إصلاحات مالية واسعة النطاق من خلال تحديد أولويات الإنفاق، إذ تتضمن هذه الطريقة نقل نفقات الموازنة إلى مناطق أكثر إنتاجية من خلال إجراء تحليلات طويلة الأجل بدلاً من تقديرات قصيرة الأجل، وبالتالي سوف يؤدي إلى تكوين حَيّز مالي أكبر لتخصيص الموارد في المستقبل لمناطق أخرى (Hawkeswoth & Klepsvik, 2013, 107-10 8).

وقد إزداد إعادة ترتيب أولويات الإنفاق أهمية لا سيما بعد الأزمات المالية والاقتصادية التي ضربت العديد من الدول في السنوات الأخيرة، مما اضطر الحكومات إلى إعادة ترتيب إنفاقها باتجاه القطاعات الأكثر أهمية، وبالتالي زاد من أهمية الكفاءة في الإنفاق من خلال تقديم المزيد من الخدمات بأقل كلفة ممكنة (Ali & Abbas , 2021 ,318).

إن إعادة ترتيب النفقات العامة ليس بالأمر السهل، إذ سيكون الحَيّز المالي الذي يمكن تكوينه للحد من النفقات التي ليس لها أولوية إنتاجية أو التخلي تماماً عن هذه النفقات غير ممكن احياناً، لأن معظم النفقات في الموازنة هي نفقات غير طوعية مثل مدفوعات الفوائد والرسوم، ولهذا يتم إعادة ترتيب النفقات وفقاً لمستوى أولوية أخرى، وإتخاذ التدابير اللازمة مثل إعادة برامج الدعم، وخفض النفقات العسكرية والأمن الداخلي وخفض نفقات السفر والسفارات في الخارج (Heller,2006,75).

ويمكن أيضاً توسيع الحَيّز المالي بإجراء تغييرات في تكوين النفقات العامة، من خلال تحقيق وفورات في الموارد من خلال دعم الأنشطة الزراعية نتيجة لخفض الفوائد ونفقات الضمان الاجتماعي، وبالتالي يتم تكوين مساحة مالية إضافية لاستثمارات أخرى مثل دعم القضاء على التصحر ودعم مشاريع الطاقة النظيفة (البيئة الخضراء) (Durucan & et.al, 2014 ,27).

ولتحسين الحَيّز المالي يمكن استخدام الإنفاق الذكي الذي يؤدي لاختيار الآليات الملائمة والنتائج التوزيعية المناسبة، واستهداف المطلوب في عملية النمو والاستفادة من الروابط بين أهداف التنمية المستدامة للوصول إلى القرارات الرامية لتحقيق التوازن بين الأولويات في الإنفاق وتحسين الشفافية وتقليل الهدر في إدارة المال العام (Escwa ,2020, 5).

٢. **تعبئة الموارد المحلية:**

تضم الإيرادات المحلية (الإيرادات الضريبية وغير الضريبية)، ويُعد المصدر الرئيس للتمويل العام، من هذا المنطلق تعطي الحكومة الأولوية التامة لتعبئة الإيرادات المحلية أهدافاً واضحة لتحصيل الإيرادات، في سبيل ذلك تتخذ الدولة عدة خطوات شملت تدابير لتحفيز الامتثال الطوعي لدفع الضرائب واستخدام السياسة الضريبية لتغيير السلوكيات بطريقة تؤثر على الإنتاج والاستهلاك،

وتسهم في التقدم في تحقيق غاياته (Escwa ,2020, 51).

وتلجأ العديد من الحكومات سواء في البلدان المتقدمة أو البلدان النامية إلى تطوير تحصيل الإيرادات الضريبية وإغلاق الفجوات أمام المتهربين إلى توسيع القاعدة الضريبية، والتي تؤدي بدورها إلى زيادة الحَيّز المالي من أجِل زيادة حصيلتها الضريبية (Lavinas&Ferro,2014,40)، وغالباً ما يرتبط هذا التوسيع إرتباطاً وثيقاً بالطاقة الضريبة أو العبء الضريبي بعبارة أخرى، ومن أجل تكوين الحَيّز المالي من خلال الإيرادات الضريبية، يجب أن تكون هناك إمكانية لفرض ضرائب جديدة أو التوسع في الضرائب الحالية والقدرة والاستعداد على الدفع، وعندما تكون الطاقة الضريبية أكبر من العبء الضريبي فهناك دائماً فرصة لزيادة الإيرادات العامة, Celen & Yavuz). 2014 , 40)

والإيرادات الحكومية لها دور كبير في تكوين الحَيّز المالي والتي بدورها تؤدي إلى زيادة الإنفاق على القطاعات العامة كالتعليم والصحة والزراعة وكذلك على البنية التحتية، والاستقرار في الإيرادات الحكومية يؤدي إلى تقليل التقلبات في النفقات العامة وتكوين سياسة مالية قادرة على مسايرة الدورات الاقتصادية (Lagarde 2016, 2).

٣. الدين العام:

يُعد الدين العام أحد أهم مصادر تمويل الحَيّز المالي ولا يشكل تمويل العجز (الاقتراض الداخلي أو الخارجي) طريقة مجدية لتمويل الحَيّز المالي إلّا إذا توافق مع إمكانية تحقيق الأستدامة المالية طويلة الأجل، لذلك من الأهمية أن يؤدي الفرق بين النفقات الحكومية والإيرادات إلى تعزيز القدرة على تسديد الديون على المدى الطويل، ومن المعروف أن نسبة الدين إلى الناتج المحلي الإجمالي المرتفعة تجعل الاقتصاد أكثر عرضة لمخاطر تدوير الديون؛ لأنه عندما يرتفع سعر الفائدة يؤدي إلى زيادة نفقات خدمة الدين، ويتطلب زيادة الفائض الأولي للموازنة لتعويض ارتفاع خدمة الدين، وعندما تتعذر زيادة الفائض الأولي ينمو حد الدين، ويقترب الاقتصاد من احتمال حدوث أزمة، وترتبط استدامة المديونية بالقدرة على تدوير الديون، والفشل هو لحظة تعثر التدوير وقد لاتصل الجدارة الائتمانية إلى حد العجز التام عن الإقتراض؛ لأن كلفة الإقتراض مهمة، ولهذا تقوم الحكومات بالإقتراض من سوق الآمد القصير لأن أسعار الفائدة منخفضة (.(Abrihi,2016,10

وعليه يمكن للحكومات توسيع الحَيّز المالي من خلال توسيع قدرتها على الإقتراض غير المستغل، وقدرة الإقتراض هي الفرق بين المستوى الأقصى المستدام لصافي الإقتراض (بناءً على الحد الأقصى للفائض الأولي الحالي والمستقبلي) والمستوى الحالي لصافي الدين، والحد الأقصى لمستوى الإقتراض يتأثر بزيادة المصداقية المالية للجمهور (تحسين الشفافية المالية يمكن أن يكتسب ثقة الدائنين، مما يقلل من تكلفة الإقتراض)، أو عن طريق تحسين قاعدة النمو والإيرادات، مما يزيد من الحد الأقصى لمستوى الإقتراض، وأخيراً عن طريق تأمين موارد مالية مستقبلية (Celen & et.al,2014,48-49).

٤ . **المساعدات الإنمائية الخارجية (المنح الخارجية):**

هي جميع التدفقات المالية الرأسمالية أو رؤوس الأموال والخدمات الحقيقية التي تقدمها الجهات المانحة في البلدان الغنية إلى الجهات المتلقية في البلدان الأقل نمواً في العالم الثالث، وتتسم التدفقات المالية الرأسمالية والخدمات الخارجية بالتنوع، وتقسم إلى التدفقات الرأسمالية الرسمية الثنائية والمتعددة الأطراف، والتدفقات الثنائية الرسمية هي التي تقدمها الجهات الحكومية في الدول المانحة إلى الجهات المتلقية في حكومات البلدان المستهدفة، أمّا تدفقات رؤوس الأموال المتعددة الأطراف فهي التي تقدمها المنظمات المتعددة الأطراف مثل البنك الدولي والأمم المتحدة وصندوق النقد الدولي، ويمكن أن تتخذ صوراً متعددة كالمنح والقروض أو العطاءات التي تشبه المنحة، وهي تتألف من تبرعات طارئة لمرة واحدة أو قصيرة الأجل تعمل على المساعدة في القضاء على الظروف الطارئة مثل الجوع والحرب والكوارث الطبيعية، ونظراً لاستهلاكها في وقت قصير، فستكون حيزاً مالياً متاحاً (Asan , 2015,47) .

المبحث الثاني

احتساب الحَيّز المالي الفعلي للموازنة العامة في العراق

أولاً :مؤشرات قياس الحَيّز المالي :

يمكن من خلال مؤشرات الحَيّز المالي عرض الإمكانات المتاحة للعراق، ويمكن لهذا الحَيّز أن يكون واسعاً أو يزداد ضيقاً تبعاً لتأثره بالظروف الاقتصادية سواء العالمية منها أو المحلية، فضلاً عن التداعيات السياسية والاجتماعية في البلاد، وتم اختيار أربعة أبعاد حددها صندوق النقد الدولي والعديد من الدراسات التي تناولت الموضوع، ويمثل كل بُعد مصدراً من مصادر تمويل الحَيّز المالي تبعاً لتوافر البيانات وملاءمتها (Escwa , 2013,6).

١. **إعادة ترتيب أولويات الإنفاق :**

تمثل زاوية إعادة ترتيب الأولويات خيار بلد ما لخلق حَيز مالي من خلال زيادة كفاءة الإنفاق الحكومي، لدعم التنمية من خلال نفقات أكثر كفاءة، ويمكن للحكومة إما إعادة تخصيص الموارد عبر القطاعات أو البرامج، بما يضمن حصول البرامج الأكثر كفاءة على المزيد من الموارد أو تحسين كفاءة الإنفاق الجاري من خلال تحسين الإدارة والإصلاحات التشغيلية، ويتم حساب مؤشر إعادة برمجة النفقات باستخدام إنفاق كل دولة على الدعم، وتُعد إصلاحات الدعم توصية سياسية عامة في سياق ضبط الأوضاع المالية العامة في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، ويتم قياس الحَيّز المالي من خلال مؤشر إعادة ترتيب أولويات الإنفاق باستخدام إنفاق الدول على الدعم كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي،

يتم حساب درجة إعادة ترتيب أولويات الإنفاق على النحو الآتي:

إعادة ترتيب أولويات الإنفاق = نسبة الدعم / GDP لبلد معين – نسبة الدعم / GDP المعيارية

وكلما تجاوز إنفاق البلد المعني نحو الدعم النسب المعيارية ارتفع معه الحَيّز المالي لإمكانية إعادة ترتيب الإنفاق وكلما اقترب من الصفر انخفضت قدرة الدولة على إعادة ترتيب أولوياتها، أي إن إنفاقها يقترب من الكفاءة (Bloch & et.al , 2019,24).

الجدول (1): الحَيّز المالي من الإنفاق في العراق للمدة ٢٠٠٤-٢٠٢٢ (مليون دينار)

السنوات	إجمالي الناتج المحلي للعراق (GDP	إجمالي الدعم	نسبة الدعم/ GDP	نسبة الدعم المفترضة حسب متوسط دول* OECD	نسبة الحَيّز المالي من GDP	مقدار الحَيّز المالي
2004	53,235,359	18,851,840	35.4	1.5	33.9	18,053,310
2005	73,533,599	11,594,034	15.8	1.5	14.3	10,491,030
2006	95,587,955	15,789,063	16.5	1.5	15	14,355,244
2007	111,455,813	9,505,865	8.5	1.5	7	7,834,028
2008	157,026,062	17,626,151	11.2	1.5	9.7	15,270,760
2009	130,643,200	11,969,954	9.2	1.5	7.7	10,010,306
2010	162,064,566	11,752,636	7.3	1.5	5.8	9,321,668
2011	217,327,107	12,221,616	5.6	1.5	4.1	8,961,709
2012	254,225,491	18,397,883	7.2	1.5	5.7	14,584,501
2013	273,587,529	19,135,777	7	1.5	5.5	15,031,964
2014	266,332,655	22,972,848	8.6	1.5	7.1	18,977,858
2015	194,680,972	15,193,196	7.8	1.5	6.3	12,272,981
2016	196,924,142	15,985,524	8.1	1.5	6.6	13,031,662
2017	225,722,376	20,670,309	9.2	1.5	7.7	17,284,473
2018	251,064,480	22,311,741	8.9	1.5	7.4	18,545,774
2019	276,157,868	31,526,444	11.4	1.5	9.9	27,384,076
2020	219,768,798	27,722,339	12.6	1.5	11.1	24,425,807
2021	301,439,534	32,370,899	10.7	1.5	9.2	27,849,306
2022	329,774,850	36,029,331	10.9	1.5	9.4	31,082,708

المصدر: – العمود (١،٢) :١.البنك المركزي العراقي ، دائرة الإحصاء والبحوث ، التقارير الإحصائية الاقتصادية السنوية، الأعداد ٢٠٠٤-٢٠٢٢ ./ ٢. وزارة المالية ، دائرة الموازنةwww.mof.gov.iq //:http . ٣.إحصائية صندوق النقد الدولي (https://www.data.imf.org) .

-العمود (٣،٤،٥،٦) : من احتساب الباحث .

* تم اعتماد دول (OECD) لمؤشر الدعم المفترض لوجود شروط لضبط الأوضاع المالية العامة عند الدخول في المنظمة، فضلاً عن تنوع دول المنظمة .

يُلاحظ ومن خلال الجدول (1) أن نسبة الدعم إلى الناتج المحلي في العراق مرتفعة في أغلب سنوات البحث، وحسب مؤشر نسبة الدعم المعيارية لمجموعة من دول منظمة التعاون الاقتصادية والتنمية (OECD) والذي كان متوسط الدول (١.٥٪)، نلاحظ الارتفاع الكبير الذي يمكن الاستفادة

منه في مجال الإنفاق من خلال تخفيض نسبة الدعم، الذي بلغ (٣٥.٤ %_ ١٥.٨٪_١٦.٥٪) للسنوات (٢٠٠٤ , ٢٠٠٥ , ٢٠٠٦) على التوالي لتقوم الحكومة بعدها بتخفيض مقدار الدعم من خلال خفض الدعم على المشتقات النفطية لنهاية عام ٢٠٠٦ ، وبذلك انخفض الدعم إلى (٨.٥٪) في عام ٢٠٠٧ (٨- 2018,٩ ,Ismael) ، وعليه انخفض مقدار الحَيّز المالي المتاح من الإنفاق إلى (٧,٨٣٤,٠٢٨) مليون دينار عام ٢٠٠٧ ، ولتلافي الآثار السلبية لتخفيض الدعم الذي ترك آثاراً على التضخم انشأت الحكومة برنامج شبكة الحماية الاجتماعية ارتفع معه الدعم في السنوات اللاحقة، إذ تراوحت نسبة الدعم بين (٧٪-٩٪) من الناتج المحلي، وخلال السنوات الأربع الأخيرة من مدة البحث(٢٠١٩-٢٠٢٢) نلاحظ ارتفاع نسبة الدعم إلى الناتج المحلي (Hassan, 2021, 426)

٢. <u>تعبئة الموارد المحلية:</u>

يمكن قياس الحَيّز المالي الذي يُتحصل عليه من الإيرادات العامة عبر مؤشر نسبة الدين العام المستحق إلى القاعدة الضريبية الفعلية، وهي معكوس متوسط السنوات الضريبية التي سيستغرقها لسداد الدين العام، الذي يعبر عنه بعدد سنوات الإيرادات الضريبية اللازمة للدولة لسداد ديونها، أي الدين العام مقسوماً على القاعدة الضريبية، ويُحسب هذا المؤشر باستخدام " القاعدة الضريبية الفعلية " بمتوسط الفترة (٥) سنوات، ومن ثم النسبة في كل سنة معينة، أي إن (الحَيّز المالي الفعلي) هو نسبة إجمالي الدين العام من إجمالي الناتج المحلي في العام (t) إلى متوسط إجمالي الإيرادات الحكومية الضريبية % من إجمالي الناتج المحلي خلال السنوات (t-4) ويشير انخفاض الدين العام بالنسبة إلى القاعدة الضريبية إلى أن القدرة المالية أكبر لتمويل الحوافز باستخدام القدرة الضريبية الحالية، بعبارة أخرى يُشير الانخفاض في هذه النسبة إلى ارتفاع القدرة المالية، وعلى العكس يُشير الارتفاع في " الحَيّز المالي الفعلي " إلى أن البلد يواجه صعوبات في الوفاء بالتزاماته المتعلقة بالديون، إذ سيستغرق العديد من السنوات لسداد دينه العام المستحق (Gnangnon& Brun , 2019,5-6).

ويسمى هذا المقياس الحَيّز المالي الفعلي ‘De facto fiscal space’ وهو نسبة مستوى الدين العام D إلى القاعدة الضريبية الفعلية ‘De facto tax base tr’ أو عدد سنوات الضريبة التي تحتاجها الحكومة لسدادة ديونها، ويتم حساب هامش الحَيّز المالي من الموازنة في البلد من خلال القانون الآتي : (Aizenman&Jinjarak,2011), (Aizenman&et.al,2019,22-23).

$$de\ facto\ fiscal\ space = \frac{1}{D_{it}/\sum tr_{iy}}$$

الجدول (2): الحَيّز المالي المتاح في الموارد المحلية في العراق للمدة ٢٠٠٤-٢٠٢٢ (مليون دينار)

السنوات	الدين العام	الإيرادات الضريبية	إجمالي الناتج المحلي (GDP)	نسبة الدين العام / GDP	نسبة الإيرادات الضريبية GDP/	متوسط نسبة الضريبية / GDP خلال 5 سنوات سابقة	عدد السنوات الضريبية اللازمة لسداد الدين	1/عدد السنوات الضريبية اللازمة لسداد الدين	مقدار الحَيّز المالي من الضرائب
				Dit	triy	triy ∑	triy∑/ Dit	1/Dit / triy ∑	/1Dit ∑/ triy * GDP
2000		443,239.00	50,213,700		0.882705				
2001		532,516.00	41,314,569		1.28893				
2002		582,931.00	41,022,927		1.420988				
2003		28,695.00	29,585,789		0.096989				
2004	135,056,122	159,841.00	53,235,359	253.7	0.300253	0.797973	317.9258	0.003145	167,446
2005	111,304,280	491,570.00	73,533,599	151.37	0.668497	0.755132	200.4488	0.004989	366,845
2006	95,328,968	593,887.00	95,587,955	99.73	0.621299	0.621605	160.4379	0.006233	595,794
2007	68,195,960	1,762,503.00	111,455,813	61.19	1.581347	0.653677	93.60362	0.010683	1,190,721
2008	65,921,315	2,916,838.00	157,026,062	41.98	1.85755	1.005789	41.73949	0.023958	3,762,051
2009	56,650,919	3,335,125.00	130,643,200	43.36	2.55285	1.456309	29.77602	0.033584	4,387,530
2010	75,901,226	1,503,517.00	162,064,566	46.83	0.927727	1.508155	31.05381	0.032202	5,218,831
2011	79,128,664	1,408,185.00	217,327,107	36.41	0.647956	1.513486	24.057	0.041568	9,033,840
2012	73,832,948	2,311,140.00	254,225,491	29.04	0.909091	1.379035	21.05988	0.047484	12,071,556
2013	72,721,437	2,518,683.00	273,587,529	26.58	0.920613	1.191647	22.30583	0.044831	12,265,294
2014	77,648,493	1,885,127.00	266,332,655	29.15	0.707809	0.822639	35.44044	0.028216	7,514,936
2015	100,733,453	6,298,272.00	194,680,972	51.74	3.235176	1.284129	40.29411	0.024818	4,831,500

المصدر : – العمود (١،٢،٣): ١. البنك المركزي العراقي ، النشرة الإحصائية السنوية ، الأعداد من ٢٠٠٤-٢٠٢٢./ ٢. وزارة المالية، دائرة الموازنة (http://www.mof.gov.iq/). ٣. البنك المركزي العراقي، دائرة الأحصاء والبحوث، التقارير الاقتصادية السنوية، الأعداد ٢٠٠٤-٢٠٢٢ .

– العمود (٤،٥،٦،٧،٨،٩،١٠) : من احتساب الباحث.

يُشير الجدول (٢) ، والذي يبين مقدار الحَيّز المالي في العراق بناءً على البيانات المستخرجة في الجدول المذكور أنفاً، وحسب مؤشر تعبئة الموارد المحلية، إذ يُلاحظ انخفاض القاعدة الضريبة والتي تعكس الإيرادات الضريبية في العراق لأغلب سنوات الدراسة، وفضلاً عن ارتفاع نسبة الدين في أغلب سنوات البحث في الطرف الآخر، ويدل انخفاض القاعدة الضريبية على أن هناك مجالاً لزيادة الضرائب والاستفادة منها بوصفها موارد مالية، وبالتالي زيادة مقدار الحَيّز المالي من الضرائب .

إذ يُلاحظ أن نسبة الإيرادات الضريبية بوصفها نسبة من الناتج المحلي منخفضة في السنوات (٢٠٠٤،٢٠٠٥،٢٠٠٦) والتي بلغت (٠.٣٠ %_ ٠.٦٦ %_٠.٦٢ %) على التوالي، مع الارتفاع في نسبة الدين كنسبة من الناتج المحلي خلال الفترة نفسها (٢٥٣٪_١٥١٪_٩٩٪) على التوالي، مما أدى إلى انخفاض مقدار الحَيّز، وقد قدرت بـ (١٦٧,٤٤٦ _٣٦٦,٨٤٥ _ ٥٩٥,٧٩٤) مليون

دينـار علـى التـوالي، وهـذا يعكـس زيـادة عـدد السـنوات الضـريبية اللازمـة لسـداد الـدين العـام والـذي بلـغ (٣١٧.٩_ ٢٠٠.٤٤ _ ١٦٠.٤٤) على التوالي خلال تلك الفترة .

وفـي الفتـرة التاليـة بـدأت نسـبة الإيـرادات الضـريبية بوصـفها نسـبة مـن النـاتج المحلـي بالتحسـن التـدريجي فـي السـنوات (٢٠٠٧ , ٢٠٠٨, ٢٠٠٩) إذ بلغـت (١.٥٨٪_١.٨٥٪_ .٥٥٪) علـى التـوالي، وبالتـالي زيـادة مقـدار الحَيّـز المـالي الـذي يمكـن مـن خـلال زيـادة الضـرائب إذ بلغـت (٧٢١ ,١,١٩٠ _ ٠٥١, ٣,٧٦٢ _ ٤,٣٨٧,٥٣٠) مليـون دينـار علـى التـوالي، وتعـود أيضـاً أسـباب التحسـن إلـى انخفـاض نسـبة الـدين العـام بوصـفها نسـبة مـن النـاتج المحلـي، وقُـدرت خـلال تلـك الفتـرة (٦١.١٩ %_ ٩٨ ,٤١ %_ ٣٦, ٤٣٪) علـى التـوالي، ممـا أدى إلـى انخفـاض عـدد السـنوات الضـريبة اللازمة لسداد الدين والتي بلغت (٩٣.٦٠ _٤١.٧٣ _ ٧٧, ٢٩) على التوالي.

وبعد تلك الفترة بدأ انخفاض نسـبة الإيرادات الضـريبة كنسـبة من الناتج المحلي في السـنوات (2011, 2012, 2013) والتي قدرت بـ (٠.٩٢ %_ ٠.٦٤٪ _ ٠.٩٠ %_ ٠.٩٢ %) بالترتيب نفسه، قابلها زيادة في إجمالي الناتج خلال تلك الفترة، مما أدى إلى ارتفاع إيجابي في مقدار الحَيّز المالي والذي قُدِر بـ (٥,٢١٨,٨٣١ _ ٩,٠٣٣,٨٤٠ _ ١٢,٠٧١,٥٥٦ _ ١٢,٢٦٥,٢٩٤) مليون دينار على التوالي، وأدى أيضـاً إلى انخفاض نسبي في نسبة الدين العام بوصفها نسبة من الناتج المحلي والتي قدرت بـ (٤٦.٨٣ %_ ٣٦.٤١ % _ ٢٩.٠٤ % _ ٢٦.٥٨ %) على التوالي، والتي أدت بدورها إلى انخفاض عدد السنوات الضريبية اللازمة لسداد الدين العام والتي بلغت (٠٥ ,٣١ _ ٢٤.٠٥ _ ٠٥, ٢١ _ ٣٠, ٢٢) .

وفـي الفتـرة الأخيـرة ارتفعـت نسـبة الإيـرادات الضـريبة كنسـبة مـن النـاتج المحلـي فـي العـام (٢٠٢٠) والتـي بلغـت (٢.١٢ %) ولكـن أدى ذلـك إلـى انخفـاض مقـدار الحَيّـز المـالي والـذي بلـغ (٧,١٦٣,٨٦٩) مليـون دينـار، بسـبب جائحـة كورونـا والأغـلاق التـام، وبعـد تلـك الفتـرة أخـذت نسـبة الإيـرادات الضـريبية بالارتفـاع فـي السـنوات (٢٠٢١، ٢٠٢٢) والتـي بلغـت (٢.٠٣ %_ ١.٧١ %) علـى التـوالي، قابلهـا ارتفـاع كبيـر فـي إجمـالي النـاتج المحلـي ، ممـا أدى إلـى ارتفـاع مقـدار الحَيّـز المـالي والـذي بلـغ (١١,٢٣١,٨١٧ _٨٣٦, ١٠,٨٦٤) مليـون دينـار علـى التـوالي، ونلاحـظ ارتفـاع نسبة الدين من الناتج المحلي في السنوات الأخير،ة ولكن يقابلها ارتفاع نسبة الإيرادات الضريبة من الناتج المحلي مع ارتفاع اجمالي الناتج المحلي .

٢. **<u>الدين العام :</u>**

تُقاس قدرة الدولة على زيادة الحَيّز المالي من خلال القدرة على تحمل الديون (أي الإنخراط في الإقتراض لتمويل النفقات) باستخدام نسبة الدين إلى الناتج المحلي الإجمالي للبلد، وهو المؤشر المرجعي، فبدلاً من استخدام الحد الأعلى للمنطقة، نقوم بتطبيق نسب الديون باستخدام معيار نسبة 60 في المائة للديون إلى الناتج المحلي الإجمالي، وهو الحد الذي يقترحه صندوق النقد الدولي

للبلدان النامية (Ostry & etal,), (IMF, 2010, 10),(Cheng & Pitterle, 2018, 4) 2010).

fiscal space = D* - Dt

: إذ إن (D_t) تمثل نسبة الدين من الناتج المحلي

: (D*) تمثل معيار حد الدين (٦٠٪) من الناتج المحلي

وعليه فإن انخفاض نسبة الدين إلى الناتج المحلي مقارنة بالنسبة المعيارية يؤشر إمكانية الاستفادة من الدين بوصفه مصدراً للحَيّز المالي، أمّا البلدان التي تتجاوز نسب الدين إلى الناتج المحلي فيها 60 في المائة، فتكون النتيجة سلبية، وتم تحديدها عند الصفر، مما يُشير إلى محدودية قدرتها على زيادة الحَيّز المالي من خلال الدين العام (Bloch & et.al , 2019,24).

الجدول (٣): الحَيّز المالي من الإقتراض في العراق للمدة ٢٠٠٤-٢٠٢٢ (مليون دينار)

السنوات	الدين العام	إجمالي الناتج المحلي (GDP)	نسبة الدين العام / GDP	النسبة المعيارية (%)	نسبة الحَيّز المالي / GDP	مقدار الحَيّز المالي من الدين العام
	1	2	3= 2:1	4	5=3-4	6=5*2
2004	135,056,122	53,235,359	253.7	60	0	0
2005	111,304,280	73,533,599	151.4	60	0	0
2006	95,328,968	95,587,955	99.7	60	0	0
2007	68,195,960	111,455,813	61.2	60	0	0
2008	65,921,315	157,026,062	42	60	18	28,294,322
2009	56,650,919	130,643,200	43.4	60	16.6	21,735,001
2010	75,901,226	162,064,566	46.8	60	13.2	21,337,514
2011	79,128,664	217,327,107	36.4	60	23.6	51,267,600
2012	73,832,948	254,225,491	29	60	31	78,702,347
2013	72,721,437	273,587,529	26.6	60	33.4	91,431,080
2014	77,648,493	266,332,655	29.2	60	30.8	82,151,100
2015	100,733,453	194,680,972	51.7	60	8.3	16,075,130
٢٠١٦	118,766,535	196,924,142	60.3	60	0	0
2017	125,815,386	225,722,376	55.7	60	4.3	9,618,040
2018	121,173,308	251,064,480	48.3	60	11.7	29,465,380
2019	125,439,548	276,157,868	45.4	60	14.6	40,255,173
2020	143,155,767	219,768,798	65.1	60	0	0
2021	164,398,744	301,439,534	54.5	60	5.5	16,464,976
2022	169,545,737	327,966,213	51.7	60	8.3	27,233,991

المصدر : – العمود (٢،١): ١. البنك المركزي العراقي ، النشرة الإحصائية السنوية ، الأعداد من ٢٠٠٤–٢٠٢٢. ٢. وزارة المالية ، دائرة الموازنة (http://www.mof.gov.iq). ٣. البنك المركزي العراقي ، دائرة الإحصاء والبحوث ، التقارير الاقتصادية السنوية، الأعداد ٢٠٠٤–٢٠٢٢ .

– العمود (٣،٤،٥،٦) : من احتساب الباحث .

يُلاحظ ومن خلال الجدول (٣) أن نسبة الدين إلى الناتج المحلي في العراق مرتفعة في أغلب سنوات البحث، وحسب مؤشر نسبة الدين المعيارية لصندوق النقد الدولي للبلدان النامية (٦٠٪) ، وهو مؤشر على قدرة الدولة على تحمل الديون (استدامة الدين) ، ويتبين الارتفاع الكبير في نسبة الدين إلى الناتج المحلي في السنوات (٢٠٠٤ ، ٢٠٠٥ ، ٢٠٠٦ , ٢٠٠٧) إذ بلغت (٢٥٣.٧ %_ ١٥١.٤٪ _ ٩٩.٩ %_ ٦١.٢ %) على التوالي، وهذا يدل على عدم قدرة الدولة على الاستمرار بالإقتراض نتيجة عدم استدامة الدين خلال تلك الفترة، ونلاحظ التحسن التدريجي والانخفاض في نسبة الدين إلى الناتج المحلي في السنوات ٢٠٠٨ إلى ٢٠١٥ وزيادة أيضاً في إجمالي الناتج المحلي خلال تلك الفترة، إذ بلغت مقدار الحَيّز المالي (٣٢٢ ,٠٨٠ _ ٧٨,٧٠٢,٣٤٧ _ ٥١,٢٦٧, ٦٠٠ _ ٢١,٣٣٧, ٥١٤ _ ٢١,٧٣٥, ٠٠١ _ ٢٨,٢٩٤, ٩١,٤٣١ _ ٨٢,١٥١,١٠٠ _ ١٦,٠٧٥,١٣٠) مليون دينار على التوالي، وهذا يدل على استدامة الدين وقدرة الدولة على الإقتراض خلال تلك الفترة سواء بالاقتراض الداخلي أو الخارجي، أما في عام (٢٠١٦) فبلغت نسبة الدين (٦٠.٣٪)، وسبب هذا الارتفاع هو الحرب على عصابات داعش الإرهابي، وانخفاض أسعار النفط، مما قلص الإيرادات النفطية واضطر الدولة إلى زيادة اقتراضها الداخلي والخارجي، مما دفع دين الدولة خارج حدود الاستدامة .

وعلى الرغم من ارتفاع نسبة الدين إلى الناتج المحلي قابله ارتفاع في إجمالي الناتج المحلي في السنوات (٢٠١٧ , ٢٠١٨ , ٢٠١٩) ، إذ بلغ مقدار الحَيّز المالي خلال تلك السنوات (٠٤٠ ,٩,٦١٨ _ ١٧٣ ,٤٠,٢٢٥ _ ٢٩,٤٦٥,٣٨٠) مليون دينار على التوالي، وهذا يدل على قدرة الدولة على استدامة الدين من خلال الإقتراض خلال تلك الفترة، وفي عام (٢٠٢٠) ارتفاع نسبة الدين إلى الناتج المحلي بنسبة (٦٥.١٪) وهذا يدل على عدم استدامة الدين وعدم قدرة الدولة على تحمله، وبعد ذلك في السنوات (٢٠٢١ ,٢٠٢٢) الارتفاع الكبير في نسبة الدين إلى الناتج المحلي ولكن مع زيادة إجمالي الناتج المحلي بنسب أكبر، إذ بلغ مقدار الحَيّز المالي خلال تلك السنتين (١٦,٤٦٤,٩٧٦ _ ٢٧,٢٣٣,٩٩١) مليون دينار ، وهذا يدل على استدامة الدين خلال تلك الفترة.

٣. **المساعدات الخارجية :**

يتم قياس الحَيّز المالي للمساعدات الخارجية من خلال احتساب درجة المقاربة بين البلدان في درجة اقتصادية مماثلة، وبالتالي سيتم احتساب الحَيّز المالي من خلال مقارنة نسبة المساعدات الخارجية الموجهة نحو القطاع المراد تمويله مقارنة بالبلدان الأخرى (Gnangnon & Brun, 2019,6) ، وتم اختبار القطاع الزراعي كقطاع أزمة وجِهت المساعدات الخارجية إليه .

الجدول (٤): الحَيّز المالي من المساعدات الخارجية للعراق للمدة ٢٠٠٤-٢٠٢٢

السنوات	صافي المساعدات الرسمية المتلقية (مليون دولار)	المساعدات الرسمية (النفقات) من أجل الزراعة (مليون دولار)	نسبة المساعدات الزراعية	النسبة المعيارية	نسبة الحَيّز المالي	مقدار الحَيّز المالي(مليون دولار)	مقدار الحَيّز المالي(مليون دينار)
	1	2	1:2=3	4	4-3=5	6=5*1	7
2004	4650.65	14.51	0.31	8	7.69	357.54	519,508.50
2005	22057.1	42.66	0.19	8	7.81	1722	2,529,613.60
2006	8889.32	64.64	0.73	8	7.27	646.52	948,445.20
2007	9204.34	81.04	0.88	8	7.12	655.35	822,463.00
2008	9884.53	126.35	1.28	8	6.72	664.44	792,674.70
2009	2791.23	76.78	2.75	8	5.25	146.51	171,418.60
2010	2178.33	99.24	4.56	8	3.44	75.02	87,775.40
2011	1914.69	46.86	2.45	8	5.55	106.32	124,397.60
2012	1300.88	42.02	3.23	8	4.77	62.05	72,352.60
2013	1541.54	66.84	4.34	8	3.66	56.48	65,858.00
2014	1369.27	27.37	2	8	6	82.17	97,617.80
2015	1482.94	47.01	3.17	8	4.83	71.63	85,234.90
2016	2287.9	22.71	0.99	8	7.01	160.31	190,772.70
2017	2907.51	12.05	0.41	8	7.59	220.56	262,470.80
2018	2300.61	4.46	0.19	8	7.81	179.59	213,706.90
2019	2090.97	10.42	0.5	8	7.5	156.86	186,668.80
2020	2359.45	7.65	0.32	8	7.68	181.11	215,884.80
2021	1809.38	6.84	0.38	8	7.62	137.91	199,970.90
٢٠٢٢	1805.01	6.03	0.38	8	7.62	137.58	199,487.90

المصدر: - العمود(٢،١) :(منظمة التعاون الإسلامي ، مركز الأبحاث الإحصائية والاقتصادية والاجتماعية والتدريب للدول الإسلامية (https://www.sesric.org/ar).

- العمود (٣،٤،٥،٦،٧) : من احتساب الباحث .

يتضح من خلال الجدول (٤) أن نسبة المساعدات الزراعية في العراق منخفضة في أغلب سنوات البحث، وحسب مؤشر نسبة الدعم المعيارية لمجموعة من الدول المماثلة للدرجة الاقتصادية

نفسها وكان متوسط الدول (٨٪) إذ نلاحظ الانخفاض الكبير الذي في مجال توجيه دعم المساعدات الخارجية نحو القطاع الزراعي نتيجة الأوضاع الاقتصادية والسياسة للعراق، إذ يظهر الانخفاض في نسبة المساعدات الزراعية في السنوات (2004, 2005, 2006, 2007, 2008, 2009) ، إذ بلغ مقدار الحَيّز المالي خلال تلك الفترة (٥١٩,٥٠٨.٥ _ ٢,٥٢٩,٦١٣.٦ _ ٩٤٨,٤٤٥.٢ _ ٨٢٢,٤٦٣ _ ٧٩٢,٦٧٤.٧) مليون دينار على التوالي، ويعود السبب إلى التحولات الاقتصادية والسياسية خلال تلك الفترة، وبعد تلك الفترة أخذت نسبة المساعدات الزراعية بالتحسن التدريجي في العام ٢٠٠٩ إذ بلغت (٢.٧٥٪) في حين بلغ مقدار الحَيّز المالي (١٧١,٤١٨. ٦) مليون دينار، وهذا يدل على توجه الحكومة إلى الاهتمام بالقطاع لما له من أهمية اقتصادية .

وفي السنوات ٢٠١٠-٢٠١٥ ارتفعت نسبة المساعدات الزراعية، إذ بلغ مقدار الحَيّز المالي (٨٧,٧٧٥.٤ _ ٦. ١٢٤,٣٩٧ _ ٧٢,٣٥٢.٦ _ ٦٥,٨٥٨ _٩٧,٦١٧.٨ _٩ .٨٥,٢٣٤) مليون دينار على التوالي، وتمثل تلك الفترة الاستقرار الأمني والسياسي والاقتصادي في العراق، وبعد تلك الفترة أخذت نسبة المساعدات الزراعية بالاستقرار النسبي للسنوات الأخيرة من ٢٠١٦ إلى ٢٠٢٢ والتي تمتاز بالانخفاض ،إذ بلغ مقدار الحَيّز المالي من (٧. ١٩٠,٧٧٢) مليون دينار إلى (١٩٩,٤٨٧.٩) مليون دينار، وهذا يدل على الإهمال الحكومي وعدم الاهتمام بهذا القطاع الحيوي خلال السنوات الأخيرة، والاعتماد على القطاع النفطي بشكل كامل مقارنة بالدول الأخرى التي توجه ٨٪ من مساعداتها الخارجية إلى الزراعة

المبحث الثالث

احتساب الحَيّز المالي المتوقع في العراق

من خلال ما تم تناوله في المبحث الثاني تم تقدير الحَيّز المالي الفعلي، والذي كان من الممكن إنشاؤه وتوفيره من خلال المتاح في الموازنة العامة عبر مؤشرات ماسة الحَيّز المالي التي اقترحها صندوق النقد الدولي وهي (إعادة ترتيب أولويات الإنفاق، وتعبئة الموارد المحلية، والدين العام، والمساعدات الخارجية) والتي تم شرحها سابقاً، والتي تتمكن من خلالها الحكومة تحقيق أهدافها وزيادة قدرتها التمويلية ، وعليه يمكن تقدير الحَيّز المالي المستقبلي لكي تستطيع الحكومة من وضع خططها وبرامجها الإنفاقية، وتم اعتماد أنموذج الأوساط المتحركة المتكاملة (ARIMA) للتنبؤ بالسلاسل الزمنية لغرض التنبؤ بالحَيّز المالي المتوقع الحصول عليه من الموازنة .

وهي الطريقة التي اقترحها الباحثان (Box & Jenkins) عام ١٩٧٦ لتمثيل ظاهرة معينة والتنبؤ بها وتستخدم هذه الطريقة في حالات السلسلة الزمنية المستقرة وكذلك السلسلة الزمنية غير المستقرة، وذلك بوصف الأنموذج على نحو شامل ووضع أسلوب أو نهج المعلومات المرتبطة بفهم الاستقرارية ومعالجتها في البيانات، حسب طريقة بوكس جينكس (Box- Jenkins Method) والتي تعتبر من الطرائق الإحصائية المهمة التي لها القدرة على تحويل السلسلة الزمنية غير المستقرة إلى سلسلة زمنية مستقرة عن طريق عملية بناء أنموذج بإدخال معامل الفرق d لأنموذج ARIMA (p, q) وتتم إضافة Integrated إلى اسم الأنموذج لتصبح أنموذج انحدار

ذاتي ووسط متحرك متكامل (Autoregressive Integrated Moving Average) ويرمز له ARIMA(p,d, q) ، وتشير الحروف بين الأقواس إلى رتبة الانحدار الذاتي وعدد الفروق لتحقيق الاستقرارية ورتبة المتوسطات المتحركة على التوالي، وهذا الأنموذج يعوض عن دراسة سائر النماذج (Sharabi & Tai, 2010, 97-96).

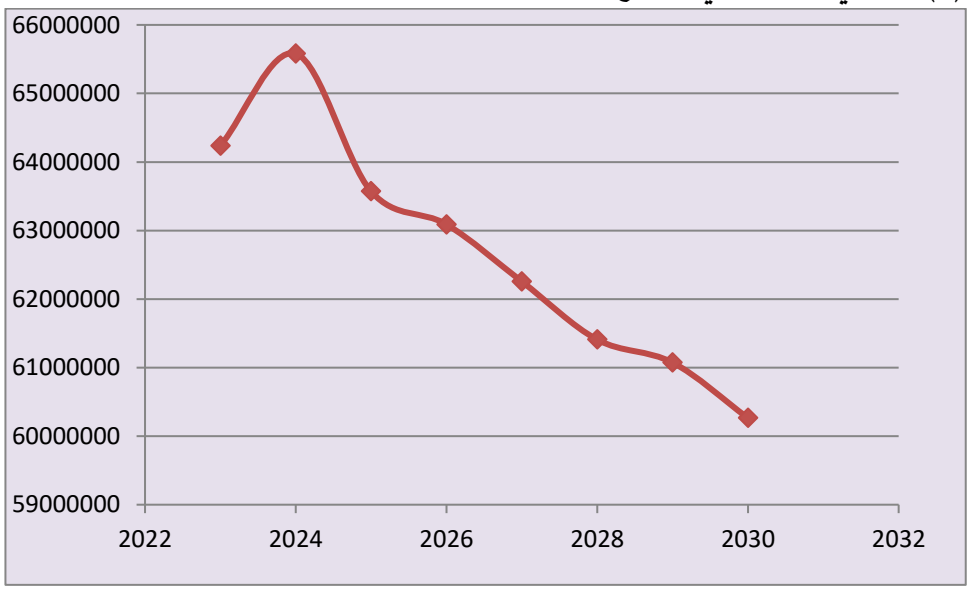
وكانت نتائج التقدير على النحو الآتي :

جدول (٥): القيم التنبؤية لسلاسل الدراسة لغاية سنة ٢٠٣٠ (مليون دينار)

السنوات	الحَيّز المالي المتوقع من الإنفاق	الحَيّز المالي المتوقع من الموارد المحلية (الضرائب)	الحَيّز المالي المتوقع من الدين	الحَيّز المالي المتوقع من المساعدات الخارجية	إجمالي الحَيّز المالي المتوقع
2023	31,658,486	10,113,243	22,262,644	199,940	64,236,336
2024	31,112,441	9,195,363	25,070,632	199,517	65,579,977
2025	31,630,289	8,253,877	23,484,583	199,912	63,570,686
2026	31,139,182	7,368,163	24,380,438	199,543	63,089,352
2027	31,604,928	6,574,441	23,874,429	199,889	62,255,714
2028	31,163,232	5,883,147	24,160,240	199,565	61,408,212
2029	31,582,120	5,291,015	23,998,804	199,868	61,073,836
2030	31,184,863	4,788,497	24,089,989	199,584	60,264,963

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج (Eviews11).

الشكل (١): إجمالي الحَيّز المالي المتوقع للعراق



المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على الجدول (٥)

ويتضح من خلال الجدول (٥) والشكل (١)، والذي يبين مقدار الحَيّز المالي المتوقع من (إعادة ترتيب أولويات الإنفاق ، الموارد المحلية (الضرائب) ، الدين العام ، المساعدات الخارجية) في العراق للسنوات التنبؤية من ٢٠٢٣ إلى ٢٠٣٠ ، ونُلاحظ أن الحَيّز المالي المتوقع من الإنفاق كان مستقراً نسبياً طول مدة البحث، وقد بلغ (٣١,٦٥٨,٤٨٦) مليون دينار عام ٢٠٢٣ إلى (٣١,١٨٤,٨٦٣) مليون دينار لعام ٢٠٣٠ ، ويُعزى استقرار الحَيّز المالي المتوقع من الإنفاق نتيجة استقرار سياسات الإنفاق الحكومية، ويتبين أيضاً انخفاض مقدار الحَيّز المالي المتوقع من الضرائب طول مدة البحث، والتي بلغت (١٠,١١٣,٢٤٣) مليون دينار لعام ٢٠٢٣ إلى (٤,٧٨٨,٤٩٧) مليون دينار لعام ٢٠٣٠ ، ويعود سبب الانخفاض إلى التوقع في زيادة الضرائب الفعلية، بالتالي سوف يقل الحَيّز المالي المتوقع من الضرائب، وثم تليها أيضاً استقرار الحَيّز المالي المتوقع من الدين العام خلال فترة البحث، إذ بلغت (٢٢,٢٦٢,٦٤٤) مليون دينار عام ٢٠٢٣ إلى التحسن التدريجي إلى عام ٢٠٣٠ إذ بلغت (٢٤,٠٨٩,٩٨٩) مليون دينار، ويعود السبب إلى استقرار نسبة الدين إلى الناتج المحلي مستقرة، بالتالي سوف يكون الحَيّز المالي المتوقع من الدين العام مستقر.

أمّا الحَيّز المالي المتوقع من المساعدات الخارجية فقد كانت هي الأكثر استقراراً خلال مدة البحث، وقد بلغت (١٩٩,٩٤٠) مليون دينار لعام ٢٠٢٣ إلى (١٩٩,٥٨٤) لعام ٢٠٣٠ ، وهذا يدل استقرار المساعدات الخارجية الفعلية نتيجة استقرار الظروف الاقتصادية بالتالي بقاء النسبة الموجهة نفس نحو القطاع الزراعي ، وتكون أغلب المساعدات الخارجية أيضاً موجهة من قبل الجهات المانحة، والجزء الأكبر موجه إلى جهات معينة ومحددة، ويتبين من خلال الجدول السابق إجمالي الحَيّز المالي المتوقع لعام ٢٠٢٣، إذ بلغت (٦٤,٢٣٦,٣٣٦) مليون دينار، ومن ثم أخذت بالارتفاع في عام ٢٠٢٤ وبلغت قيمته إلى (٦٥,٥٧٩,٩٧٧) مليون دينار، بعد تلك الفترة أخذ الاستمرار بالانخفاض في إجمالي الحَيّز المتوقع في السنوات (٢٠٢٥-٢٠٢٦-٢٠٢٧- ٢٠٢٨- ٢٠٢٩ - ٢٠٣٠) على التوالي، وبلغ إجمالي الحَيّز المالي (٦٣,٥٧٠,٦٨٦ - ٦٣,٠٨٩,٣٥٢ - ٦٢,٢٥٥,٧١٤ - ٦١,٤٠٨,٢١٢ -٦١,٠٧٣,٨٣٦ -٦٠,٢٦٤,٩٦٣) مليون دينار على التوالي.

الاستنتاجات :

١. هناك حيز مالي متاح في موازنة العراق من مصادره المختلفة في السنوات القادمة .
٢. إمكانية الاستفادة من الحَيّز المالي في المستقبل من مصادر (الإنفاق , الضرائب , الدين العام) في دعم القطاعات الاقتصادية التي تعاني من مشكلة التمويل خلال السنوات القادمة.
٣. يُعد الحَيّز المالي أحد مصادر التمويل تلجأ الحكومات إليه في أوقات الأزمات والظروف الطارئة لمعالجة نقص السيولة في قطاع معين .
٤. أظهرت نتائج قياس الحَيّز المالي في العراق كبر حجمه من الإنفاق، وعليه من الممكن استغلال هذا الحَيّز وتوجيه الإنفاق بشكل يحقق أكبر مكاسب من الإنفاق العام .

المقترحات :

١. ترشيد الإنفاق ومحاولة رفع مستوى كفاءته ولا سيما الإنفاق الجاري في مجالات الدعم.
٢. تعزيز عملية الإصلاح الضريبي، ولا سيما في ظل وجود قاعدة ضريبية في العراق بحيث يزيد من مقدار الحَيّز المالي .
٣. ضرورة توجيه جزء مقبول من الحَيّز المالي الممكن استغلاله من مصادره المختلفة في المستقبل نحو القطاعات الاقتصادية لمعالجة المشكلات التي تعاني منها وفي مقدمتها مشكلة التمويل .
٤. إمكانية توجيه الحَيّز المالي من الموازنة مستقبلاً نحو قطاعات تعاني من مشاكل تمويل حالياً أو قطاعات من الممكن تعترضها مشاكل تمويلية تعيق عملها .

Reference

Akbayir, Fatih, 2018, Financial Area: An Implementation For Turkey, Phd Thesis, Hacettepe University Institute of Social Sciences Department of Finance .

The World Bank ,2005, "Creating Fiscal Space for Poverty Reduction in Ecuador: A Fiscal Management and Public Expenditure Review", A World Bank Country Study, 34350, 1-243.

Heller , Peter S, 2005 , Understanding Fiscal Space , IMF Policy Discussion Paper, International Monetary Fund , Fiscal Affairs Department.

Heller,2006, The prospects of creating fiscal space for the health sector, International Monetary Fund, Washington DC, USA.

Cheng, Hoi & Pitterle, Ingo, 2018, Towards a more comprehensive assessment of fiscal space, Department of Economic & Social affairs, Desa Working Paper, No., 153.

Development Committee ,2006, "Fiscal Policy for Growth and Development: An Interim Report", Poverty Reduction and Economic Management World Bank, DC2006-0003, 1-38.

Tamirisa, Natalia & Duenwald, Christoph ,2018, Public Wage Bills in the Middle East and Central Asia, International Monetary Fund, Fiscal affairs departmental paper series, P82, Washington.

Valverde, Durán & Pacheco ,Fabio,2012, "Fiscal space and the extension of social protection Lessons learnt from developing countries", International Labour Office Social Security Department, ESS Paper N°33,178 p, Geneva.

Chowdhury,Anis & et.al,2٠١٩, Fiscal Space For Social Protection, A Handbook For Assessing Financing Options, First. Published, International Labour Organization, Switzerland.

Jansen, Karel & Khannabha, Choedchai ,2009 , The Fiscal Space of Thailand (An historical analysis), the Bureau for Development Policy, UNDP (Securing Fiscal Space for the Millennium Development Goals, p 325-389, London.

Lavinas , Lena & Ferro, Thiago, 2014, *A* long way from tax justice: The Brazilian case, Global Labour University Working Paper No. 22 Geneva, ILO and Berlin, Global Labour University.

Asan, sibel, 2015, Relationship between privatization and fiscal space, Master thesis, Çanakkale University one Key Mart Institute of Social Sciences.

Bloch, Carolina & et.al, 2019, Fiscal space for child-sensitive social protection in the MENA region, International Policy Centre for Inclusive Growth (IPC-IG), United Nations Development Programme and the United Nations Children's Fund, Issn: 2526-0499 .

Gnangnon, Sèna Kimm & Brun, Jean-François ,2019, Tax reform and fiscal space in developing countries, Eurasian Economic Review, 10, 237–265.

Aizenman, Joshua & Jinjarak, Yothin, 2019, Fiscal Space and Government-Spending & Tax-Rate Cyclicality Patterns: A Cross-Country Comparison, 1960-2016, Journal of Macroeconomics ,No., 3108.

Aizenman, Joshua & Jinjarak , Yothin ,2011, "The Fiscal Stimulus of 2009-10: Trade Openness, Fiscal Space and Exchange Rate Adjustment", NBER Working Paper No. 17427.

Ostry, Jonathan & et.al ,2010, Fiscal Space, IMF Staff Position Note 10/11, International Monetary Fund, Washington, DC.

IMF,2010, Annual Report Supporting a Balanced Global Recovery.

Ali, Oday Salim, Mohammad, Ahmed Jassem,(2021) .Measuring operational efficiency in some sectors in the Iraqi budget for the period 2005-2019 ." TANMIYAT AL- RAFIDAIN, 40 (131) 315-331. https://doi.org/10.33899/tanra.2021.129846.1083 .

Durucan, Ayşegül & et.al ,2014, "A New Policy Proposal for Ensuring Growth in a Crisis Environment: Fiscal Field Applications and Evaluation", Turkish Finance Symposium, 1st Edition(273-298), Turkey.

Taha, Ziyad Ezz El-Din, 2020, The contradictory relationship between financial fragility and fiscal space, and its impact on financing the general budget in Iraq, Master Thesis, College of Administration and Economics, University of Baghdad.

United Nations Economic and Social Council, 2013, Fiscal Space: Enhancing the Financial Capacity of Arab Countries, Western Asia, ESCWA.

Abrihi, Ali, 2015, public debt policies and the characteristics of the oil economy, a brief summary, Iraq.

Lagarde, Christine, Revenue Mobilization and the Primary Tax System: Two Essential Ingredients in the Twenty-First Century Economy, Abu Dhabi, 2016.

Hassan, Nisreen Faleh, 2021, October 2019 demonstrations in Iraq (an analytical study of the political and economic aspects), Journal of Human Sciences and Nature, Volume 9, Issue 33, Iraq.

Escwa, 2020, Limited Fiscal Space Endangers Arab Region's Recovery from COVID-19 Pandemic, Economic and Social Commission for Western Asia.

Çelen, Mustafa & et.al,2014, "Financial Space Creation Methods", Ahmet Kesik, Turgay Berksoy and Mehmet Şahin (Ed.), Fiscal Fiel Theory –Practice, 27-57, Turkey.

Gezer, Tuba & Dayar, Hatice,2016, Fiscal space in Educational services and its sustainability(the case of turkey), Electronic Journal of Vocational colleges, October/Ekim , Italy.

Hawkesworth, Ian, & Klepsvik, Knut,2013, Budgeting levers, strategic agility and the use of performance budgeting in 2011/12, OECD Journal on Budgeting, 13,1, 105-140.

Çelen, Mustafa & Yavuz, Erdem ,2014, Financial Space Creation Methods, socioeconomics, Vol. 26(38), 253-270, Karamanogl Mehmetbey University, Turkey.

Al-Sharabi, Naglaa Saad & Al-Taie, Fadel Abbas, 2010, The Fuzzy Logic of a Non-Fueling Time Series Model with Application, Iraqi Journal of Statistical Sciences, 10(2), 91-116.

United Nations Economic and Social Council, 2013, Fiscal Space: Enhancing the Financial Capacity of Arab Countries, Western Asia, ESCWA.

Ismail, Tariq, 2018, Government Support Policies in the Arab Countries, Arab Monetary Fund, Economic Studies, Issue 44, UAE.